# منهج التيسير النحوي عند مهدي المخزومي – دراسة وصفية تحليليّة

# The grammatical facilitation approach according to Mahdi Al-Makhzoumi - a descriptive and analytical study

**م. د. عبد القادر عبد الرزاق هضم المَعِينِيّ**

**Dr. Abdul Qadir Abdul Razzag Hadum Al- Maeeni**

drabdulqadiraltaey@gmail.com

**المُلَخَّصُ:**

هذا البحث هو دراسة لمنهج الدكتور مهدي المخزومي في التيسير النحوي في مؤلفاته، وجاء تحت عنوان (منهج التيسير النحوي عند مهدي المخزومي – دراسة وصفية تحليليّة) .

تكمن أهمية البحث في أنّه يدرس محاولة جادّة من محاولات تيسير الدرس النحوي على الدارسين، ومحاولة الدكتور مهدي المخزومي هذه تعدُّ ردة فعل على المحاولات التيسيرية المشبوهة التي انتشرت في عصره والتي تدعو إلى نبذ اللغة العربية الفصحى والتعامل باللهجة العامّية.

وقد استعان المخزومي بتجربته التدريسية من أجل رصد المسائل النحوية التي كان يعاني طلاب المدارس في فهمها.

وكان المخزومي يميل كثيرًا في تخريجه للمسائل النحوية إلى آراء المدرسة الكوفية، ويرى فيها المنهج الأنسب لتدريس النحو؛ ذلك أنَّ منهجهم – من وجهة نظره – وصفيٌّ يخلو من التأويل الذي لا طائل منه.

وقد سرت في دراستي لمنهج المخزومي على ضوء المنهج الوصفي، وكنت أميل في بعض الأحيان إلى التحليل، فجاءت دراستي وصفية تحليلية، اعتمدت فيها على أبرز مؤلفات المخزومي التي عرض فيها آراءه التيسيرية، مع طائفة من كتب المحدثين، وبعض الأبحاث والرسائل العلمية التي تناولت منهج المخزومي وجهوده النحوية بالدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** التيسير النحوي – مهدي المخزومي – منهج التيسير .

**Abstract:**

This research is a study of Dr. Mahdi Al-Makhzoumi's approach to grammatical facilitation in his books, and it came under the title (Mahdi Al-Makhzoumi's grammatical facilitation approach - a descriptive and analytical study).

The importance of the research lies in that it studies a serious attempt to facilitate grammar lessons for students, and this attempt by Dr. Mahdi Al-Makhzoumi is considered a reaction to the suspicious facilitation attempts that spread in his time and which called for rejecting the classical Arabic language and dealing with the colloquial dialect.

Al-Makhzoumi used his teaching experience to monitor the grammatical issues that school students struggled to understand.

In his study of grammatical issues, Al-Makhzoumi tended greatly to the views of the Kufic school, and saw in it the most appropriate approach to teaching grammar. This is because their approach - from his point of view - is descriptive and devoid of useless interpretation.

I proceeded in my study of Al-Makhzoumi's approach in the light of the descriptive approach, and I sometimes tended towards analysis, so my study was descriptive and analytical, in which I relied on the most prominent works of Al-Makhzoumi in which he presented his facilitative opinions, along with a group of books by hadith scholars, and some research and scientific theses that dealt with Al-Makhzoumi's approach. And his grammatical efforts in studying.

**Keywords**: grammatical facilitation - Mahdi Al-Makhzoumi - facilitation approach.

**المُقَدِّمَةُ:**

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف العالمين، محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ..

إن الرغبة في تيسير الدرس النحوي لم تكن وليدة العصر الحاضر، فقد نادى بها كثير من النحويين القدامى، وسلكوا لأجلها مناهج مختلفة في التأليف، فألفوا المختصرات والحواشي والمنظومات، حتى جاء العصر الحديث وبرزت محاولات للتيسير، قليل منها ما كان جادًا واعدًا،

وأكثرها ما كان هدامًا لم يكن الغرض منه خدمة العربية وإنما الطعن فيها، وخلق هوة بين المتكلمين بها وبين كتاب الله عز وجل، ذلك الكتاب الذي نشأ الدرس النحوي العربي لخدمته وتيسير فهمه.

ومن أبرز المحاولات الجادة التي جاءت خدمة للعربية، محاولة الدكتور مهدي المخزومي، وقد تركزت محاولته في مؤلفين رئيسين ألفهما لهذا الغرض، الأول اتخذ طابعًا تنظيريًا، وجاء بعنوان (في النحو العربي نقد وتوجيه) ، والثاني طبّق فيه المخزومي ما نظَّر له في كتابه الأول، وجاء بعنوان (في النحو العربي قواعد وتطبيق) ، فضلًا عن بعض الآراء التنظيرية لمنهجه في التيسير التي جاءت متناثرة في بعض مؤلفاته، كمدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، وعبقري من البصرة، ومقالات نشرت في المجلات الرصينة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقع في تمهيد وثلاثة مباحث، تناولت في التمهيد سيرة المخزومي وأبرز أعماله .

أما المبحث الأول فقد جاء تحت عنوان (مرحلة تنظير التيسير النحوي عند مهدي المخزومي) وتناولت فيه منهج المخزومي الذي اقترحه لدراسة النحو العربي، وعرضت فيه بعضًا من آرائه .

وجاء المبحث الثاني تحت عنوان (مرحلة التطبيق عند مهدي المخزومي)، وعرضت فيه لمنهجه التطبيقي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق)، ثم ختمته بأبرز السمات التي انماز بها منهج المخزومي في التيسير.

وتناولت في المبحث الثالث (منهج المخزومي التيسيري في أنظار الناقدين)، عرضت فيه أبرز النقود التي وجهت إلى المخزومي. ثم ختمت بحثي بطائفة من أبرز ما وصل إليها البحث من نتائج .

وقد سرت في دراستي لمنهج المخزومي على ضوء المنهج الوصفي، وكنت أميل في بعض الأحيان إلى التحليل، فجاءت دراستي وصفية تحليلية، اعتمدت فيها على أبرز مؤلفات المخزومي التي عرض فيها آراءه التيسيرية، مع طائفة من كتب المحدثين، وبعض الأبحاث والرسائل العلمية التي تناولت منهج المخزومي وجهوده النحوية بالدراسة.

وأخيرًا أدعو الله أن أكون قد أحطت بزوايا هذا البحث، وأرجو أن تكون دراستي هذه خير عونٍ لمن جاء بعدي وأراد أن يطلع على منهج المخزومي في التيسير النحوي، ولله الحمد في الأولى والآخرة .

## التمهيد

### سيرة مهدي المخزومي وعلمه.

**أولاً: حياته:**

هو مهدي محمد صالح المخزومي، ينتهي نسبه إلى قبيلة بني مخزوم القرشية، ولد في النجف الأشرف بمحلة العمارة سنة (١٩١٠م) ، وقيل سنة (١٩١٩م)، توفي والده ولما يبلغ من العمر سنتين، ثم فقد أمه وهو دون الخامسة، فتولى أخوته رعايته حتى بلغ أشده [١].

كانت بداية دراسته في حلقات العلم بمساجد النجف، وبعد أن تعلم القراءة والكتابة، وختم القرآن، ثم أنهى دراسته الابتدائية، ودخل المتوسطة، ولم يتم الصف الأول منها، وتركها ليعود إلى حلقات العلم في المساجد، فأخذ يدرس فيها المقدمات، ودرس النحو والبلاغة، ثم فارق الدراسة الدينية عام (١٩٣٥م)، فعُيِّن وكيل معلمٍ في مدرسة "سوق الشيوخ الابتدائية"، وكان ميّالاً للأدب آنذاك، فانتسب إلى جمعية "الرابطة الأدبية في النجف الأشرف"، وكان هدفها بث الروح العربية، وتنمية الشعور القومي وخدمة اللغة العربية وآدابها، ثم ابتُعِث إلى مصر سنة (١٩٣٨م) لإكمال دراسته الجامعية في جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليًا)، وحصل منها على شهادة الليسانس (البكلوريوس) في اللغة العربية، ثم عاد إلى العراق وعُيِّن مدرسًا بدار المعلمين الريفية الرسمية ببغداد، ومكث فيها أربع سنوات، ثم عاد إلى مصر في بعثة أخرى على نفقة وزارة المعارف آنذاك عام (١٩٤٧م)، لإكمال دراسته العليا، فحصل منها على شهادة الماجستير سنة (١٩٥١م)، ثم أتبعها بالدكتوراه سنة (١٩٥٣م)[٢]، فعاد إلى العراق ليتولى تدريس النحو العربي في كلية الآداب بجامعة بغداد، وأسندت إليه عمادة كلية الآداب سنة (١٩٥٨م) ، وتعرض خلال مدة رئاسته للكلية إلى انتقادات ومشاكل أدت إلى فصله من الجامعة سنة (١٩٦٣م)، ليرحل إثرها إلى السعودية التي أكرمت وفاده، وأسندت

---

[١] ينظر: قراءة في تراث مهدي المخزومي، زهير غازي زاهد، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة – ١٩٩٤م، العدد (٣٨) : ٢ /٣١٤ ، والدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد: رسالة ماجستير، للباحث: عمر لحرش– جامعة قاصدي مصباح (ورقلة) – كلية الآداب واللغات – قسم اللغة والأدب العربي – الجزائر: ٩ .

[٢] ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية، د. رياض يونس السواد: ٢١ ، ٢٢، و قراءة في تراث مهدي المخزومي: ٣١٤ .

إليه رئاسة قسم اللغة العربية بجامعة الرياض، وبقي في منصبه أربع سنوات، ثم عاد على العراق سنة (١٩٦٨م)، ليُعاد تعيينه في جامعة بغداد حتى أُحيل إلى التقاعد سنة (١٩٨١م)[١] .

وفي يوم الجمعة الثاني عشر من رمضان سنة (١٤١٤هـ) الموافق الخامس من آذار سنة (١٩٩٣م)، وبينما هو يجيب عن سؤال تلميذه الدكتور (زاهد غازي زاهد) في حلقة من طلبته، وافته المنية – رحمه الله – على أثر مرض القلب الذي ألم به منذ العام (١٩٧٤م)، ودفن في وادي السلام بالنجف الأشرف [٢] .

**ثانيًا: أساتيذه وتلاميذه:**

درس المخزومي العربية عند كبار الأساتذة في مصر، أمثال: طه حسين، وعبد الوهاب حموده، وعبد الوهاب عزام، وأحمد أمين، ويحيى الخشاب، وأمين الخولي، وإبراهيم مصطفى، وغيرهم . كما درس الفلسفة على يد الدكتور إبراهيم بيومي مدكور، والتاريخ على يد الدكتور حسن إبراهيم حسن [٣] .

وقد أشرف على رسائل علمية كثيرة في الماجستير والدكتوراه، وأبرز من تلمذ له : الدكتور "محمد خير الحلواني" من سوريا، والدكتور مصطفى جمال الدين، والدكتور طارق عبد عون الجنابي، والدكتور حاتم صالح الضامن، والدكتور سعيد جاسم الزبيدي، والدكتور محمد علي حمزة، وغيرهم[٤].

**ثالثًا: آثـــاره :**

**١ – <u>كتبه المطبوعة:</u>**

أ) الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه : والكتاب في الأصل رسالته في الماجستير، بإشراف الأستاذين أمين الخولي وإبراهيم مصطفى، وعنوانها الأصلي "مذهب الخليل النحوي" ثم عدل إلى هذا العنوان، وطبع الكتاب طبعتين.

ب) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: وهي أطروحته في الدكتوراه بإشراف الأستاذ مصطفى السقا، وعنوانها الأصلي " مدرسة الكوفة النحوية ومنهجها في البحث، وقد طبع هذا الكتاب ثلاث طبعات.

---

١) ينظر: الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد: ١٠ .

٢) ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية: ٢٤، ٢٥ .

٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢ .

٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥، ٢٦ .

ت) في النحو العربي نقد وتوجيه: وطبع هذا الكتاب طبعتين.

ث) في النحو العربي قواعد وتطبيق: وطبع طبعتين.

ج) عبقري من البصرة: والكتاب عبارة عن تعليقات واستدراكات أراد المخزومي أن يلحقها بأصل رسالته " الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه"، لكنه عدل عن ذلك، فجمعها وقدمها في كتاب مستقل لمهرجان المربد الأول الذي خصص يوماً من أيامه للخليل عام (١٩٧٢م)، وقد طبع في ثلاث طبعات [١] .

ح) أعلام في النحو العربي: وهو كتيب ضم مجموعة مقالات عن أشهر نحاة العرب، وطبع في دار الحرية ببغداد – ١٩٨٠ ، ضمن سلسلة الموسوعة الصغيرة، بالعدد (٦٠)[٢] .

**٢- مقالاته وبحوثه:**

تنوعت مقالات المخزومي المنشورة في المجلات، فهو لم يلتزم حقلاً معيناً فتارة نجده نحويًا لامعًا، وتارة نجده أديبًا وناقدًا، وتارة نجده مؤرخًا، ومن أبرز مقالاته: اللغة العربية في مدارسنا – دعوة جادة لإصلاح العربية – رأي في إسناد الفعل – الخليل بن أحمد الفراهيدي – الفراء – سيبويه – رأي في موضوع النحو – الدرس النحوي في المدرسة النظامية والجامعة الحديثة – ملاحظات عامة على كتب قواعد اللغة العربية في المرحلة الابتدائية – الإعراب في النحو العربي، وغيرها كثير [٣].

**٣- آثاره التي اشترك بها مع غيره:**

أ) جمع وتحقيق ديوان الجواهري بأجزائه السبعة، بالاشتراك مع الدكتور علي جواد الطاهر، والدكتور إبراهيم السامرائي، والأستاذ رشيد بكتاش، وقد طبع الديوان في وزارة الإعلام العراقية – ١٩٧٣، ١٩٨٠ [٤] .

ب) تحقيق كتاب "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، بأجزائه الثمانية، بالاشتراك مع الدكتور إبراهيم السامرائي، وتولت طبعه وزارة الثقافة والإعلام سنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٢، ١٩٨٥ ، إلا الجزء الأول منه فقد طبع في الكويت في دار الرسالة عام ١٩٨٠ [١] .

---

[١] ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية: ٢٧ .

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٨ .

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢٨، ٢٩، ٣٠ .

[٤] ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية: ٣٠ .

٤- **أعماله التي لم تطبع في حياته:**

أ) كتاب سماه (ملاحظات) : ويقع في مئة صفحة من القطع الكبير، وقد تضمن ملاحظات على بعض الكتب التي ألفها أقرانه [٢] .

ب) كتاب سماه (قضايا في النحو وتاريخه) : ويقع في مئة وخمسين صفحة من القطع الكبير، وقد ذكر فيه مواضيع كانت مثار جدل للدارسين قديمًا وحديثًا، كالتنازع والاشتغال والنائب عن الفاعل. تولى نشر الكتاب فيما بعد المجمع الثقافي في (أبو ظبي) عام ٢٠٠٢، وصدر بعنوان: قضايا نحوية، وصوابه قضايا في النحو وتاريخه، بحسب النسخة الأصلية التي كتبها المخزومي بخط يده. والكتاب لا يتعدى كونه إعادة لما ذكره من آراء في كتابيه : في النحو العربي نقد وتوجيه، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق، ومجموعة المقالات التي نشرها في هذا المجال [٣] .

ت) إعادة تحقيق الأجزاء الأربعة التي حققها الدكتور إبراهيم السامرائي من كتاب العين [٤] .

ث) اشترك مع الدكتور عبد الجبار المطلبي في ترجمة كتاب "مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن" لمؤلفه موسكاتي، وقد تولى المخزومي التعليقات المناسبة في القضايا النحوية واللغوية ومناقشتها [٥] .

أما عن منهج المخزومي في التيسير فقد جاء على مرحلتين: الأولى مرحلة التنظير، والثانية مرحلة التطبيق. وسأتناول تلك المرحلتين بالتفصيل في المبحثين القادمين.

---

١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠ .

٢) ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية: ٣١ .

٣) ينظر: المصدر نفسه٣١، ٣٢ .

٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢ .

٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢.

## المبحث الأول

## مرحلة تنظير التيسير النحوي عند مهدي المخزومي

**توطئة:**

كانت بداية الدراسات اللغوية عند العرب ومنها الدراسة النحوية مبنية على وصف الظواهر في اللغة كما هي، من دون تعليل أو تأويل أو افتراض، وهذه هي أبرز سمات المنهج الوصفي الذي يعتمده المحدثون في البحث اللغوي، يقول الدكتور تمام حسان: "إن تاريخ دراسة اللغة العربية يقوم على جمع المادة وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم"[١] . إلا أن المنهج الوصفي عند العلماء العرب القدامى لم يكن متطابقًا تمامًا مع ما هو عند المحدثين، لكنه في جوهره العام يقترب كثيرًا من المنهج الوصفي الحديث، وهذا الاختلاف يعود في الغالب إلى اختلاف سبب نشأة هذا المنهج لدى كل من الفريقين؛ فالنحويون القدامى كانت حاجتهم إلى المنهج الوصفي من أجل الحفاظ على لغة القرآن الكريم، خدمة له، ومن أجل سن قواعد يسير عليها من رغب في الاسلام من غير العرب، ثم بعد ذلك مال النحو العربي في القرن الثالث للهجرة وما بعده إلى الفلسفة في تفسير الظواهر اللغوية.

أما الدراسات اللغوية الأوربية التي نشأ في كنفها المنهج الوصفي فلم تنشأ نشأة وصفية كما هي الحال عند العرب؛ بل اتخذت مناهج عدة ما بين معيارية إلى تاريخية فمقارنة حتى وصلت إلى المنهج الوصفي الذي أرسى أسسه العالم السويسري (فرديناند دي سوسير) في بداية القرن العشرين[٢] .

**المنهج الوصفي عند المخزومي:**

دعا الدكتور مهدي المخزومي إلى تطبيق المنهج الوصفي التراثي الذي رسمه الخليل والفراء، ومنهجه هذا يختلف عن منهج الوصفيين الذين عاصروه ودعوا فيه إلى دراسة اللغة دراسة آنية، من دون وضع قواعد تقيد المتكلمين باللغة؛ فالمخزومي يرى أن الإصلاح ينبغي أن ينصب في مناهج النحو التي تحاول دراسة اللغة الفصيحة والظواهر المتطورة فيها، وإهمال كل ما لا يتصل بها من

---

[١]) اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان: ٢٢ ،٢٣ .

[٢]) ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور: ١٧ وما بعدها .

ظواهر؛ لأنها تضعف عربية القرآن الكريم، وتهدف إلى جديد قد تنقطع بوجوده الأسباب بين لغة التراث القديم ولغة الحياة اليومية، ولغة القرآن الكريم الذي من أجله نشأت الدراسات اللغوية العربية [١] .

ومن أجل ذلك فقد وقف المخزومي ضد محاولتين للتيسير رآهما تعارضان دعوته للإبقاء والحفاظ على فصاحة اللغة العربية، وهاتان المحاولتان هما:

١- محاولة الأستاذ أمين الخولي في بحثه (هذا النحو): ويرى المخزومي أن محاولة الأستاذ الخولي تهدف " إلى خلق جديد، قد تنقطع بوجوده الأسباب بين لغة الحياة اليوم، وبين التراث القديم، أو قد تنشأ به كما يقول بعضهم: "لغة ملفقة بعيدة عن لغتنا التي نستعملها، وعن لغتنا التي تربطنا بها تلك الصلة التاريخية، فنصير بهذا أمام ثلاث لغات، بدلاً من لغتين، ونزيد الصعوبة صعوبة، ونزيد التعقيد تعقيدًا" . وستؤدي محاولته أيضًا إلى فصل الأقاليم العربية، وذهاب كل إقليم بلغته إقليمه خاصة"[٢] .

٢- محاولة الدكتور محمد كامل حسين في كتابه (اللغة العربية المعاصرة): ويرى فيها أن الفصحى المخففة هي الجديرة بالدراسة، وهي التي سيكتب لها الذيوع والانتشار، ودعا إلى دراسة خصائصها ووضع قواعد لها وتنظيمها. ولم يرتض الدكتور المخزومي هذا المذهب؛ إذ تبعدنا هذه القواعد الجديدة عن لغتنا لغة القرآن وتراثنا العريق [٣] .

ومنهج الخليل الوصفي الذي دعا إليه المخزومي هو منهج ينحو فيه " نحوًا لغويًا مقبولاً في نظر الدرس اللغوي ولم يفلسف المسألة، أو يتكلف تعليلاً عقليًا، وإنما يستعرض في ذهنه استعمالات العرب وأساليبهم"[٤] .

وهذا المنهج قائم على التفريق بين مستويات الدرس اللغوي، فيرى المخزومي أن الخليل قد درس العربية من حيث يجب أن تدرس؛ إذ بدأ بدراسة الصوت اللغوي، وما يترتب على تآلف الأصوات من ظواهر صوتية، ثم درس بنية الكلمة، وما يعرض لها من إضافة في النسب أو التصغير، وما يجري عليها من تغيير في التثنية والجمع، والتركيب والنحت وغيرها، ثم درس الكلمة مؤلفة في

---

١) ينظر: المخزومي ونظرية النحو العربي، زهير غازي زاهد : ٣٤ – ٣٥ .

٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي: ٤٠٦ .

٣) ينظر: المخزومي ونظرية النحو العربي: ٣٦ .

٤) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: ٢٢ .

جملة، فدرس الجملة وأنواعها، وعلاقة الكلمات بعضها ببعض في ثنايا الجملة، وميز بين المعاني الإعرابية والعلامات الدالة عليها، والمؤثرات التي تؤثر في المعنى حين تتجاور في الكلام [١].

وانطلاقًا من نظرته التجديدية رأى أن النحو الكوفي أكثر تمثيلاً للغة العربية؛ "بحكم أنهم كانوا ينتهجون في معالجة القضايا اللغوية والنحوية منهجًا لغويًا، باعتمادهم على الرواية، والإمعان في التتبع اللغوي، واستبعادهم كل ما له صلة بالاستدلالات العقلية المنطقية، عن مجال دراستهم، كانوا أقدر من البصريين على تذوق العربية، ولمح الطبيعة اللغوية، وتفسير ظواهرها، وعوارضها"[٢] .

فليس من وظيفة النحوي عنده أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطّئ لهم أسلوبًا؛ "لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال"[٣] .

**مآخذه على النحو العربي القديم:**

دعا الدكتور المخزومي في مواضع عدة من كتبه إلى إعادة النظر في دراسة النحو، ففي رأيه أنها قد "صارت عبئًا ثقيلاً ينوء به الدراسون، والسبيل إليها وعرة، يضل فيها السالكون"[٤] .

ومن أجل التيسير على دارسي النحو العربي رصد المخزومي جملة من المآخذ على النحو العربي القديم، وهي في رأيه السبب الرئيس في صعوبة الدرس النحوي، منها:

١- إن النحو العربي القديم كان مليئًا بالشوائب والتعليلات الفلسفية التي اصطنعها النحاة، نتيجة اعتمادهم على المنهج الكلامي في دراسة اللغة والنحو، وغلوهم في تأويل الظواهر اللغوية غلوًا كبيرًا، فعاد النحو كأنه فرع من فروع الفلسفة، أو من مباحث المنطق، لا ذوق فيه ولا حياة، فانتهى الأمر بهذا الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حد لهما [٥] .

٢- إن ما جاء به الخليل والفراء وسيبويه – مع تقديره لجهودهم – لم يكن نحوًا خالصًا، وإنما كان نحوهم يتناول بالدرس خليطًا من المسائل اللغوية والصرفية والصوتية بالإضافة إلى مسائل النحو،

---

١) ينظر: عبقري من البصرة، مهدي المخزومي: ٩٣ .

٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٩٣ .

٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩ .

٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٩٧ .

٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥ و ٢٧ .

فالحاجة أصبحت ماسة "إلى تفريق الموضوعات التي تناولها الخليل والفراء ومن عاصرهما مختلطة متشابكة"[١] ، فتفريق هذه الموضوعات تجعل الدرس النحوي أوضح حدودًا، وأعم فائدة، وأكثر تخصصًا؛ إذ يجعل الإحاطة بكل مستوًى من مستويات الدرس اللغوي إحاطة عميقة، ليتم للدارسين بحث لغوي ناضج، فمستويات الدرس اللغوي يعتمد بعضها على بعض[٢].

٣- انكب النحويون الذين جاءوا بعد الخليل وسيبويه والفراء في مسألة القياس على إيجاد العلة التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه، ظنًا منهم أن العرب كانوا يبنون أحكام لغتهم عليها، وكان الأجدر بهم اتباع منهج الخليل في القياس، ذلك المنهج القائم على المشابهة، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم [٣].

٤- إن طبقات النحويين الذين جاءوا بعد الخليل والفراء وسيبويه اقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العامل والعمل، وبذلوا قصارى جهدهم في بيان تأثر المعمول بعامله، ففاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة، ولم يلتفتوا إلى أهميتها [٤] . وقد كان نقد المخزومي للنحاة القدماء في هذه النقطة نابعًا من تأثره بالمنهج الكوفي؛ فهم لم يكونوا يؤمنون بوجود عامل يؤثر في معمول، وهذا ما أسندته الروايات التي وردت عن أعلام النحو الكوفي كالفراء مثلاً، إذ أورد أبو البركات الأنباري في نزهة الألباء مناظرة جمعت بين الفراء وأبي عمر الجرمي نرى الفراء فيها ينكر وجود العامل، ومفاد الرواية: "اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: فقال: الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: "زيد منطلق"، لِمَ رفعوا "زيداً"؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، فقال الجرمي: هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء: فمثله، قال له الجرمي: لا يتمثل. قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل، فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم "زيد ضربته"، لم رفعت "زيداً"؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، قال الجرمي: الهاء اسم، فكيف يرفع الاسم؟ قال الفراء: نحن لا نبالي من هذا؛ فإنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو "زيد منطلق"، فقال له الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق؛ لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر؛ وأما الهاء في "ضربته" ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال له الفراء: لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد، فقال له الجرمي: وما العائد؟ فقال له الفراء: معنى، فقال له

---

١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧ .

٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧ .

٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢ .

٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨ .

الجرمي: أظهره، قال: لا يظهر، قال: مثله، قال: لا يتمثل، قال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه. فيقال: إنهما لما افترقا قيل للفراء: كيف رأيت الجرمي؟ قال: رأيته آية، وقيل للجرمي: كيف رأيت الفراء؟ قال رأيته شيطاناً"[١] .

٥- إن الجملة كان حظّها من عناية النحاة قليلاً جدًا، فهم لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، أو بين ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلا حين يعرضون للخبر الجملة، والنعت الجملة، والحال الجملة، وجملة الشرط وجوابها، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك، وإهمالهم للجملة يعود إلى أنهم شُغِلوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر أثر ذلك في الجملة كما يظهر في الكلمات المعربة [٢]. ومن هذا المنطلق يرى أن النحاة الحقيقيين هم علماء المعاني، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى أمام، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بالإفادة منها[٣] .

٦- إن تحديد الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية الذي سار عليه النحاة الأوائل تحديد ساذج – على حد قوله – يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض، ففي تقديرهم أن جملة (طلع البدر) فعلية، وجملة (البدر طلع) اسمية، لكون الاسم قد تقدم على فعله [٤] .

٧- إن تقسيم النحاة للفعل على أساس زمني جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل في غير ما خصوه به من زمان معين، كاستعمال الفعل الماضي بعد (لم) و(لما)[٥] .

**نماذج من آرائه في تيسير النحو:**

لم يقتصر المخزومي في حملته التيسيرية على النقد وحسب، وإنما كان يضع لكل جزء ينقده بديلاً يرى فيه الحل الأنسب لمشاكل النحو العربي، ومن أبرز ما عرض له المخزومي:

**أولاً: الجملة :**

---

١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي: ١١٦ ، وينظر: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: أحمد عبدالستار الجواري : ٤٢ ، ٤٣ .

٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٤ .

٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩ .

٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩ .

٥) ينظر: المصدر نفسه: ١١٤ .

عُني المخزومي بالجملة عناية فائقة، ومفهومه لها أنها " الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع"[١].

ومن هنا تتبين أهمية الجملة عند المخزومي، فهي وعاء المعاني ومن يُعنى بها فهو النحوي حقًا، ولذا كانت هي محور منهجه النحوي الجديد، قال المخزومي مبينًا منهجه في معالجة الجملة: "وإذا كان موضوع هذه الدراسة الجديدة هو الجملة فهذه الدراسة إذن تعني بكل ما يطرأ على الجملة من طوارئ، تعني بأحوال أجزائها الرئيسة وغير الرئيسة من حيث تقديم بعضها على بعض، وتأخير بعضها عن بعض، ومن حيث ذكره وحذفه، ومن حيث التصريح به أو إضماره، كما تعنى بأحوال الجملة بوصفها كلاً من حيث كونها في سياق نفي أو استفهام، أو توكيد، أو شرط، أو غير ذلك. إن هذه الدراسة هي دراسة النحو، وموضعها الذي أشرت إليه هو موضوع تخصص النحوي"[٢] .

ولكون تقسيم النحاة للجملة ساذجًا – على حد قوله – فقد اقترح المخزومي تقسيمًا آخر لها، فالجملة الفعلية عنده " هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا متجددًا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً؛ لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها"[٣] .

أما الجملة الأسمية عنده " فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسمًا "[٤].

فقولنا: طلع البدر، والبدر طلع، كلاهما جملتان فعليتان على رأي المخزومي، وهو يجري بذلك على مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وعلة اختياره لهذا المذهب؛ أن القول بأن (البدر طلع) اسمية " يحملنا الذهاب إلى اعتبار الاسم المتقدم مبتدأً لا فاعلاً، وإذا أصبح مبتدأً خلا الفعل من الفاعل، واضطر الدارس إلى تقدير فاعل، وقد قدروه ضميرًا يعود على المبتدأ، ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركبة، فقد أصبحت بعد ذلك الاعتبار، وهذا التقدير مكونة من جملتين؛

---

١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣١ .

٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٧ .

٣) المصدر نفسه: ٤١ .

٤) المصدر نفسه: ٤٢ .

المسند إليه في الأولى هو البدر، والمسند إليه في الثانية هو الضمير العائد على المبتدأ، ويحملنا على أن نرجع ثانية فنحوله من كونه مبتدأ إلى كونه فاعلاً إذا دخلت عليه إحدى أدوات الشرط ... واللغة العربية ودارسوها في غنًى عن هذه العمليات الذهنية المعقدة التي لم توضح معنى ولا فسرت أسلوبًا "[١] .

**ثانيًا: رأيه في نائب الفاعل:**

ذهب مهدي المخزومي إلى أن ما يسمى (نائباً للفاعل) هو في الحقيقة "فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبس به تلبسًا، وهو فاعل لغويًا يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسندًا إليه، وكونه مرفوعًا، وكونه يقتضي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثًا، وهو فاعل من النوع الثاني الذي أشاروا إليه في تعريف الفاعل، وهو فاعل قام بالفعل، وتلبس به، ولم يفعله "[٢] . وتسمية (النائب عن الفاعل) في رأيه تسمية فرضها المنهج العقلي عليهم فرضًا، أما المنهج اللغوي فيسوي بينهما، فكلا منهما مسند إليه [٣] .

**ثالثًا : الضمة علم الإسناد:**

ذهب المخزومي إلى أن الضمة هي علامة الإسناد، فوجودها يدل على أن الكلمة مسند إليه، أو تابع للمسند إليه، ودورها كدور الفعل المساعد في غير العربية، وهي تحقق النسبة بين المسند إليه والمسند، وتحقق الارتباط بينهما وما جاء من علامات إسناد غير الضمة كالواو في الأسماء الخمسة، وفي جمع المذكر السالم إنما هي أصلها ضمة طويلة، وهي ليست أثرًا لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية، أو القيم النحوية [٤].

ويظهر لنا جليًا في هذه المسألة تأثر المخزومي بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) إذ قال: " فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها ويُتحدث عنها"[٥] .

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) المصدر نفسه: ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٧ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧٠ .

(٥) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٤١ .

**رابعًا: المرفوعات في العربية:**

إن مذهب المخزومي في المرفوعات هو أن كلا من المبتدأ والفاعل والنائب عن الفاعل، إنما جيء بها ليتحدث عنها بحديث، أو ليسند إليها، فهي جميعها تدخل عنده تحت موضوع واحد [١] .

أما خبر المبتدأ، وخبر (إن) والتوابع للمسند إليه، فهي في واقعها توابع للمسند إليه، ورفعها إنما كان لأنها صفات تابعات له، مكملات إياه، وليس رفعها أصالة، فهي لذلك ينبغي أن تدرس في موضوع واحد [٢] .

وانطلاقاً من هذا التقسيم اقترح المخزومي تقسيمًا جديدًا للمرفوعات في العربية، فهي عنده نوعان: مرفوع أصالة، وهي: الفاعل ونائبه، والمبتدأ، واسم (كان)، والبدل، والتوكيد اللفظي والمعنوي. ومرفوع تبعًا، وهي: خبر المبتدأ، وخبر (إن)، والنعت، وعطف البيان [٣] .

**خامسًا: الخفض علم الإضافة:**

الخفض عنده علامة للإضافة، تبعًا لمذهب الكوفيين، والكسرة تدل على أن ما لحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين وجد الخفض [٤] . وهو يوافق في مذهبه هذا رأي أستاذه (إبراهيم مصطفى) إذ قال: "وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في: كتابُ محمدٍ، وكتابٌ لمحمدٍ "[٥] .

أما الجر بعد حروف الجر فهو يسلك فيه إحدى طريقين:

**الأولى:** إن حروف الجر استعملت واسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته مباشرة، كقولنا: سافرت من الكوفة إلى البصرة، فجاءت (من) و(إلى) واسطتين لإضافة (سافرت) إلى الكوفة والبصرة؛ لأنها لا تضاف ببنائها وهيئتها [٦].

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٠ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧١ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥ .

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٦ .

(٥) إحياء النحو: ٤٢ .

(٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٧ ، ٧٨ .

وينطلق في رأيه هذا من مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ فهم يسمون هذه الحروف حروف الإضافة لا حروف الجر كما اصطلح على تسميتها البصريون[١] .

**الثانية:** إن حروف الجر وسائر الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفًا في أول أمرها، وإنما كانت أسماءً، أو أفعالاً دالة على معان تامة مستقلة، ثم أفرغت من معانيها لكثرة استعمالها [٢].

وقد استشهد المخزومي على ذلك بشواهد من كلام العرب، قال في (عن): "ما يزال لاستعمالها القديم أثر في بعض النصوص، فهي تستعمل اسمًا بمعنى "ناحية" أو "جانب"، وقد وردت الشواهد المسموعة بذلك، كقول الشاعر:

ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

أي: من ناحية يميني، أو من جانب يميني. إلى جانب استعمالها أداة للإضافة، كقولنا: رميت السهم عن القوس، وصدرت الإبل عن المورد "[٣] .

**سادسًا: الفتحة:**

ليست الفتحة عند المخزومي علمًا لشيء خاص، ولكنها علم بأن الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد والإضافة، وأدخل تحت هذا التصنيف موضوعات كثيرة؛ كالحال، والتمييز، والمفاعيل وغيرها [٤] .

والفتحة عنده وعند أستاذه (إبراهيم مصطفى) هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي كلما أراد الخفة، وهي بمثابة السكون في لغة العامة [٥] .

**سابعًا: المنصوبات:**

قسم المخزومي المنصوبات على نوعين [١] :

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٨ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٠ .

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨١ .

(٥) ينظر: إحياء النحو: ٤٢ ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٨١ .

الأول: ما يؤدي وظيفة لغوية، وهي: المفاعيل، والحال، والتمييز، والمستثنى بـ (إلا)، والتوابع للمنصوبات.

الثاني: ما لا يؤدي وظيفة لغوية، وهي المناديات المنصوبات، وبحسب رأيه إنها لم تنصب إلا لأن الفتحة أخف ما يستعان به على تحريكها في درج الكلام.

أما العلة في نصب اسم (إن) وأخواتها وهو مسند إليه فقد وجهها المخزومي بقوله: " إن وأسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال، وحق الاسم بعدها أن يرتفع، لأنه مسند إليه ... ويؤيد ما ذهبت إليه من أن (إن وأسمها) بمنزلة المركب: أن الاسم إذا فصل عن (إن) جاز ارتفاعه، وقد ورد الاسم مفصولاً عنها مرفوعًا فيما رواه الخليل من أن ناسًا يقولون : إن بك زيدٌ مأخوذ "[٢] .

ومن الجدير بالذكر أن المخزومي قد وقع في ما عدّه مأخذًا على النحاة الأوائل؛ إذ لجأ إلى التأويل والافتراض كي تستقيم المسألة مع قاعدته .

**ثامنًا: تقسيم الأفعال:**

أقرَّ المخزومي تقسيم الكوفيين للأفعال، فقسمها إلى: ماض ، ومضارع، ودائم، فهو يرى أن " تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع ودائم تقسيم يؤيده الاستعمال، وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالاتهم بالفعل الدائم، كما يؤيده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء (فاعل) ، و(مفعول) مجرى الفعل بكل ما له من خصائص إذا وقعا في سياق نفي أو استفهام، أو بتعبير آخر إذا دنوا من الفعلية بوقوعهما في مثل هذا السياق الذي يقع فيه الفعل غالبًا "[٣] .

**تاسعًا: تنازع الأفعال:**

يرى المخزومي أن هذا الباب قد عقده النحاة لعرض مشكلة افتعلوها، نتيجة لنهجهم منهجًا غارقًا في التمحُّلات الفلسفية التي تجافي طبيعة الدرس النحوي؛ إذ لا مشكلة في اجتماع فعلين أو أكثر من فعلين في الجملة إذا دعت الحاجة إلى اجتماعهما، والفعل مسند أسند إلى فاعل، فما داموا قد أجازوا تعدد الخبر وهو مسند أيضًا، فلا ضير أن يجيزوا تعدد الفعل والفاعل واحد [٤].

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨٤ .

(٢) المصدر نفسه: ٨٧ .

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١١٩ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١٦١ .

وقد رصد المخزومي نوعين مختلفين من التنازع [١] :

الأول : أن يكون الاقتضاء واحدًا، كأن يحتاج كل من الفعلين إلى فاعل واحد، أو إلى مفعول واحد.

الثاني: أن يختلف الاقتضاء، كأن يقتضي الأول فاعلاً والثاني مفعولاً. وفي ظنه أن هذا هو الأساس الذي عقد عليه باب التنازع.

ويرى المخزومي أن جميع الشواهد الشعرية التي عقد عليها باب التنازع إنما هي من الضرورة الشعرية، ولا يوجد في النثر من التنازع إلا ما كان فيه الاقتضاء واحدًا [٢] .

**عاشرًا: اشتغال العامل عن المعمول:**

يرى المخزومي أن الاعتبار الذي وضعه النحاة في تمييز الجملة الاسمية عن الفعلية وضعهم "أمام مشكلات دفعتهم إلى كثير من التمحل في التأويل والتقدير، في محاولتهم التوفيق بين تعريفهم الجملة وما ورد من شرط وليه اسم مرفوع ، نحو قوله تعالى: { إذا السماءُ انشقت }، أو تحضيض وليه مسند إليه، نحو: هلا زيدٌ يقوم... ولم يكن ذلك ليكون لو أنهم أدركوا أن كلا من قوله تعالى: {إذا السماءُ انشقت} ، و"زيدٌ يقوم" جملة فعلية لا اسمية؛ لأن المسند فيها فعل، والشرط والتحضيض جاءا هنا في السياق الملائم لهما"[٣] .

## المبحث الثاني

## مرحلة التطبيق عند مهدي المخزومي

### منهجه في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق):

وبعد أن فرغ المخزومي من مرحلة التنظير لآرائه التجديدية انتقل إلى مرحلة التطبيق، فمثّل هذه المرحلة خير تمثيل كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق)، رسم فيه المخزومي منهج كتاب جديد للنحو المدرسي، هذّبه وجمع أصوله وأبوابه مطبّقًا فيه ما رسمه في كتابه (نقد وتوجيه)، وتحرّى المخزومي في هذا الكتاب أن يكون خالياً من النظريات التعسفية – على حدّ قوله– التي نقدها في منهجه التنظيري كنظرية العامل وبابي الاشتغال والتنازع ونائب الفاعل وأمثال تلك الأبواب التي وجد لها المخزومي حلولاً سهلة بعيدة عن التأويل والتفسير. ويرى الدكتور (مصطفى السقا) أن

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦٤ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٦٧ .

(٣) المصدر نفسه: ١٧٠، ١٧١ .

هذا الكتاب " أقرب منهجًا وأيسر سبيلاً للمتأدبين والمثقفين الذين يطلبون معرفة النحو العربي للاستفادة منه في القراءة والكتابة فضلاً عن طلاب المعاهد والكليات"[١] .

وقد حاول في هذا الكتاب أن يبدأ بما دعا إليه من دراسة النحو على المنهج الحديث؛ أي على مستويات التحليل اللغوي، فبدأ بالدرس الصوتي، فذكر ترتيب حروف الهجاء في العربية هجائياً وصوتياً، ثم تحدث عن أهمية دراسة الأصوات، إذ يتوقف عليها فهم كثير من الظواهر اللغوية كالإبدال بأنواعه، والإدغام وما يتصل به من خصائص الأصوات من مخارج وصفات كالهمس والجهر والإطباق والإنفتاح وغيرها .

ثم بعد أن فرغ من المستوى الصوتي انتقل إلى المستوى الذي يليه وهو المستوى الصرفي الذي يُعنى بدراسة بنية الكلمة، فتحدث عن بناء الكلمة في العربية، وذكر أن البناء الغالب في العربية هو الثلاثي في الأسماء والأفعال، أما الكنايات والأدوات فتقل أصولها أحيانًا وقد تكون على حرف واحد .

وقسم المخزومي الكلم على أربعة أقسام هي :

١- الاسم ٢- الفعل ٣- الأداة ٤- الكناية

واشتملت الكناية على الضمائر وألفاظ الإشارة والموصول وأدوات الاستفهام والشرط [٢] .

ثم انتقل إلى الأفعال فقسمها على أربعة أقسام: الماضي والحاضر والدائم والأمر [٣] .

ثم انتقل إلى الجملة فقسمها على ثلاثة أقسام: الاسمية، والفعلية، والظرفية [٤]، فالاسمية ما كان المسند فيها اسمًا، مثل : محمدٌ حاضرٌ ، والفعلية ما كان المسند فيها فعلاً مثل: قام محمدٌ ومحمدٌ قامَ . والظرفية وهي التي يكون المسند فيها ظرفًا أو مضافًا إليه بأداة مثل: عندك درهم وأمامك صِعابٌ .

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي : مقدمة السقا : ٧ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦ .

(٣) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢١ – ٢٥ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨٦ ، ٨٧ .

وقد حاول في هذا الكتاب أن يُكثر من التطبيق على كل موضوع من الموضوعات ليقربه إلى أذهان الدارسين، وبدأ ترتيبه للموضوعات بالمرفوعات بحكم الأولوية في الإسناد، ثم المخفوضات التي هي علامة الإضافة عنده، ثم المنصوبات التي هي في رأيه علامة الاسم الذي خرج عن نطاق الإسناد والإضافة .

أما التوابع فهي عند المخزومي قسمان: النعت، والبيان : وضم معه التوكيد.

وأما العطف والبدل فقد أخرجهما من التوابع؛ فالمعطوف في رأيه يكون له ما للمعطوف عليه كما صرح في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) إذ قال: "أما المنسوق أو المعطوف بالحرف فهو مسند إليه ثانٍ استغنى عن إعادة المسند بالواو الدالة على أن ما بعدها يشرك ما قبلها في الحكم، كقولنا: سافر عمروٌ وبكرٌ، فعمروٌ مرفوع أصالة؛ لأنه فاعل أسند إليه فعل، أما بكر فمرفوع أصالة أيضًا، لأنه فاعل أيضًا ولأنه مسند إليه فعل هو "سافر" ، وكأننا قلنا: سافر عمرو، سافر بكر، ولكننا اكتفينا بالواو عن إعادة الفعل أو تكراره، وهي الواو الدالة نصًا على أن "سافر" شركة بين عمرو وبكر"[١]. والبدل مرفوع أصالة عنده وليس تابعًا كما ذكرنا سلفًا، قال: "وأما البدل فهو مرفوع أصالة أيضًا، وليس تابعًا كما زعم النحاة، والنحاة مع انهم يقولون بتبعية البدل لا يفتأون يعرفونه بأنه المقصود بالحكم ... فالبدل إذن هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة لأن كونه مقصودًا بالحكم يشير إلى أنه هو الفاعل، وهو المسند الذي جيء به ليتحدث عنه أو يسند إليه"[٢] .

ثم ختم كتابه باثنتي عشرة صفحة اختصها للإعراب في التطبيق، وضمنها نماذج من الجمل أعربها وحللها إجمالاً وتفصيلاً .

وبعد عرض منهج المخزومي التنظيري والتطبيقي في التيسير، يمكن أن نلخص أبرز السمات التي انماز بها منهجه التيسيري بما يأتي [٣] :

١- الافادة من جهود النحويين الأوائل سواء أكانوا كوفيين أم بصريين، وجمع مروياتهم ونقولهم وإعادة النظر فيها باستقراء جديد، وتسجيل ما جدَّ له من ملاحظات لغوية.

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٤ .

(٢) المصدر نفسه: ٧٥ .

(٣) ينظر: المخزومي ونظرية النحو العربي: ٣٧ ، ٣٨ ، والدرس النحوي عند مهدي المخزومي: ١٦٩ ، ١٧٠ .

٢- اعتماد المصادر اللغوية التي اعتمدها النحاة الأوائل، وهي: القرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب من شعر ونثر.

٣- توسيع رقعة الاستشهاد بالفصيح من لغة الشعر والنثر زمانًا ومكانًا، فالتحديد الزماني والمكاني للاستشهاد اللغوي حرم النحو من المرونة وحرية التفكير، ومن إبداع المبدعين في العربية وأساليبها .

٤- الإفادة من منجزات علم اللغة الحديث وما جدَّ من التقدم في البحث اللغوي ووسائله ومناهجه .

٥- بتتبع آراء المخزومي النحوية نستطيع أن نرد نظريته في نقد النحو العربي وتيسيره إلى مصادر ستة هي: ( الفكر النحوي عند الخليل بن أحمد في كتاب سيبويه – النحو الكوفي وعلى رأسه معاني القرآن للفراء – كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي – آراء استاذه إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) – خلاصة خبرته وتجاربه التي خرج بها من عقود في دراسة النحو وتدريسه – اللسانيات التي اطلع عليها من خلال ترجمة كتبها).

٦- ربط النحو بالمعنى، وبناء تبويب موضوعاته على أساسه، لا على أساس نظرية العامل وما يلحقها من تعقيدات.

٧- الدعوة إلى إلغاء القياس النحوي والعلل والعامل النحوي، وما نتج عنه من أبواب تتعلق بالرتبة، كباب التنازع والاشتغال، والإعراب التقديري والمحلي.

٨- نادى بالعودة إلى منهج الخليل الذي يُعنى بمستويات تحليل الكلام، بدءًا بالدراسة الصوتية، ثم الصرفية، ثم النحوية .

٩- تنظيم الأبواب النحوية وإعادة تصنيف الموضوعات بما ييسر النحو على المتعلمين .

١٠-وظّف المخزومي آراء الكوفيين ومصطلحاتهم النحوية، وعدّ منهجهم أيسر المناهج في الدرس النحوي، وألغى كثيرًا مما قرره النحاة البصريون.

## المبحث الثالث

## منهج المخزومي التيسيري في أنظار الناقدين

حظيت آراء المخزومي باهتمام بالغ بين أوساط الدارسين، وانتشرت انتشارًا واسعًا، ومن الطبيعي أن تواجه هذه الآراء ردود فعل سلباً أو إيجابًا كما هي حال كل جديد، فانقسم الباحثون فيها

ما بين مؤيد لها ومعارض، وليس من اليسير الإحاطة في هذه الدراسة المقتضبة بكل ما قيل في حق منهج المخزومي، وسأكتفي بعرض أبرز أقوال الناقدين لمنهجه .

**أولاً: منهجه الوصفي ودراسة مستويات اللغة:**

يرى حلمي خليل [١] أن سمات المنهج الوصفي غير واضحة عند المخزومي؛ فعلى الرغم من أنه يرى أن النحو دراسة وصفية تطبيقية، وأن ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحو لغة من اللغات أن يفرض قاعدة على المتكلمين أو يخطئ لهم اسلوبًا، فإننا نلمح سيطرة المعيارية والهدف التعليمي على فكر المخزومي.

أما فيما يخص النظرة الشمولية لفروع الدراسة اللغوية فقد رأى حلمي خليل أن المخزومي وقع في تناقض [٢]؛ فتارة يقول بالدراسة الشمولية وأن موضوعات العربية مختلفة، بعضها يعتمد على بعض، وتارة يقبل المفهوم الشامل للنحو، كما هو عند الخليل والفراء، ويرى أن الحاجة أصبحت ماسة إلى تفريق الموضوعات التي تناولها الخليل والفراء ومن عاصرهما مختلطة متشابكة . فضلا عن أن المخزومي في دراسته مستويات التحليل اللغوي اقتصر على ثلاثة مستويات فقط، وهي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، وأهمل المستوى الدلالي [٣] .

**ثانيًا: الجملة**

**١- تعريفها:**

ذهب حلمي خليل إلى أن المخزومي أعطى تعريفات متعددة للجملة [٤]، وهذه التعريفات هي:

أ) الصورة الصغرى للكلام المفيد في أية لغة [٥].

ب) المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه [٦].

ت) الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع [١] .

---

(١) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل : ٧٠ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩ ، ٧٠ .

(٣) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: ٧١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧٣، ٧٤ .

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣١ .

(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣١ .

ث) الوحدة الكلامية الصغرى [٢].

**٢- العلاقة الإسنادية:**

أنكر إبراهيم السامرائي[٣] على المخزومي وتابعه أحمد سليمان ياقوت [٤] مذهبه في احتمال وجود لفظ الإسناد في بعض من الاستعمالات اللغوية، وأن الضمة علم الإسناد .

**ثالثاً: الفاعل ونائب الفاعل**

أنكر الدكتور فاضل السامرائي ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي من أن نائب الفاعل فاعل في الحقيقة، فهو يرى أن "القول بأن جميع أحكام الفاعل تنطبق على النائب عن الفاعل فهذا غير صحيح ؛ لأن الفاعل يأتي مع الأفعال المتعدية واللازمة، أما نائب الفاعل فلا يأتي مع الأفعال اللازمة إلا بشروط معلومة"[٥] .

أما اشتراك نائب الفاعل مع الفاعل في أن كليهما مسند إليه فلا يرى الدكتور فاضل السامرائي أنه رأي سديد؛ إذ ينبغي عند ذلك أن يدخل معهما في الفاعلية كل ما كان مسندًا إليه مرفوعًا كالمبتدأ[٦].

أما قوله أن لا فرق بين بناءي (فُعِل، وانفعل) في أداء المعنى محتجًّا باللهجات العامية [٧] فقد رد عليه الدكتور فاضل السامرائي بأن العامية لا يمكن أن تكون حجة على الفصحى، كما أن دلالة (انفعل) غير دلالة (فُعل) ؛ إذ تفيد (انفعل) الاندفاع الذاتي للقيام بالحدث، في حين ان (فُعل) تفيد أن فاعلاً خفيًا فعل ذلك [٨] .

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣١ .

(٢) المصدر نفسه: ٣٣ .

(٣) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي: ٦٨ .

(٤) ينظر: النواسخ الفعلية والحرفية، أحمد سليمان ياقوت: ٤٦ .

(٥) تحقيقات نحوية، فاضل السامرائي : ٩ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩ .

(٧) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٨ .

(٨) ينظر: تحقيقات نحوية: ١٣ ، ١٤ .

**رابعًا: الفعل الدائم**

ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن تسمية المخزومي لاسم الفاعل بالفاعل "الدائم" متابعة للكوفيين والفراء بصورة خاصة ليست صائبة، وأنه كان عليه الا ينساق فيأخذ بأقوال الفراء ومن تابعوه؛ فلفظ "الفعل الدائم" يعني فيما يعنيه : المستمر الذي يتطلب فسحة زمنية طويلة، وليس الأمر كذلك، فهو ينصرف إلى الحال والاستقبال في حال نصبه للمفعول، والمضي في حال إضافته [١] .

**خامسًا: معاني علامات الإعراب**

يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن الدكتور المخزومي وقع في خطأ متابعة إبراهيم مصطفى في معاني علامات الإعراب، يقول: " إذا كانت الضمة علمًا للإسناد، فلِم كان اسم "إن" منصوبًا وهو باقٍ على حاله طرفًا في الإسناد، وعلى هذا تستطيع القول : لِمَ كان خبر كان منصوبًا وهو طرف في الإسناد" [٢] .

**سادسًا: تقديم الفاعل على الفعل**

من مذهب المخزومي كما تقدم أن يجوز تقديم الفاعل على فعله، وهو يُعرَب عند البصريين مبتدأ. ولا يوافق فاضل السامرائي المخزومي فيما ذهب إليه حين ذهب يتساءل " ماذا يرى الدكتور في نحو " محمدٌ أقبل أخوه" أكلمة "محمد" هي مبتدأ أم فاعل ؟ ولا شك أنه لا يستطيع القول بأنها فاعل؛ لأن الذي أقبل هو الأخ لا محمد، وإذن فلا مناص من إعرابها مبتدأ. ثم نقول له: هل اتصف المبتدأ بالمسند اتصافًا ثابتًا؟ وهل المسند اسم جامد أو وصف؟ والجواب عن كل ذلك: لا ؛ فالمبتدأ لم يتصف بالمسند اتصافًا ثابتًا؛ لأن الخبر جملة مسندها فعل، والفعل يفيد الحدوث، ثم إن المسند ليس اسمًا جامدًا ولا وصفًا. ومع ذلك كانت كلمة "محمد" مبتدأ لا فاعلًا. وبهذا انخرمت قاعدة المبتدأ والخبر التي وضعها " [٣] .

---

(١) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته : ٤٠ .

(٢) المصدر نفسه: ٢٢٩ .

(٣) تحقيقات نحوية: ٩٦ .

وبعد هذا العرض المختصر لأبرز ما نُقد به منهج المخزومي، لا يسعنا إلا أن نقول أن هذه النقود لا تقلل بأية حال من الأحوال من قيمة محاولة المخزومي في تيسير النحو، فهي تعد من أبرز المحاولات وأكثرها جدية، إذ كان هدف المخزومي منها خدمة القرآن الكريم والمحافظة على اللغة العربية عن طريق تيسيرها على الدارسين، والحدّ من محاولات الذين دعوا إلى نبذ الفصحى والتزام العامية بحجة التيسير والتسهيل .

## نتائج البحث:

إن من أبرز النتائج التي وصل إليها البحث ما يأتي:

١- جاءت محاولة المخزومي في التيسير على مرحلتين: تنظيرية، وتطبيقية.

٢- اتخذ المخزومي في حملته التيسيرية منهجًا خلط فيه بين المنهج الوصفي الغربي والمعيارية التي انماز بها النحو العربي عند القدماء.

٣- لم يكن المخزومي مقلدًا أو هادمًا كما كان يفعل من عاصره من الذين ابتغوا التيسير، وإنما كانت دعوته العودة إلى المنهج الذي بدأ به النحو العربي، ذلك المنهج الخالي من الفلسفة والتعليل والافتراض.

٤- لم تكن دعوته إلغاء أبواب ومسائل من النحو كما أشتهر عنه، وإنما كان يرى في هذه الأبواب رأيًا يخرجها من حيز التأويل والافتراض.

٥- أغلب أفكاره ومصطلحاته كانت نابعة من نحو الخليل والفراء، ومن منهجه الكوفي الذي يرى فيه التيسير أكثر من المنهج البصري.

٦- تأثر المخزومي بآراء ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة)، وبآراء أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو).

٧- كانت محاولة المخزومي في التيسير محاولة جادة؛ إذ لم يقتصر على التنظير وحسب وإنما طبق نظريته في كتابه الذي سماه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) .

٨- ذاع صيت محاولة المخزومي التيسيرية بين أوساط المثقفين، وتعرضت إلى نقود كثيرة، إلا أن هذا لم يقلل من قيمتها شيئا.

## التوصيات

١- إن إخضاع المنهج النحوي القديم للنقد ليس أمرًا معيبًا إذا كان النقد بنّاءً ينتج عنه حلولٌ لإشكالات كان يقع فيها الدارسون.

٢- لا بد من التفريق بين المحاولات الجادة في التيسير التي هدفها خدمة اللغة العربية وبين المحاولات المدعومة من أعداء الإسلام والتي لا همَّ لها إلا التقليل من شأن العربية وبالتالي الطعن في القرآن الكريم الذي نشأ الدرس النحوي أصلا لخدمته.

٣- يرى الباحث أنه من المجدي أن تدرس المحاولات التيسيرية الجادة الهادفة وتُخضع للنقد من أجل إعتماد الصالح منها في مناهج اللغة العربية بغية التيسير على الدارسين، كمحاولة الدكتور مهدي المخزومي، ومحاولة الدكتور عبد الستار الجواري.

٤- تشذيب النحو العربي من المسائل الافتراضية التي لا أصل لها ولا شاهد في العربية من أجل التخفيف عن كاهل الدارسين .

## المصادر والمراجع:

**القرآن الكريم.**

**الكتب :**


- إحياء النحو – إبراهيم مصطفى – مؤسسة هنداوي – مصر – ٢٠١٤م .
- تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي – دار الفكر– الأردن – ط١ / ٢٠٠١م.
- عبقري من البصرة – د. مهدي المخزومي – دار الرائد العربي – بيروت – ط٢ – ١٩٨٦م.
- العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل – دار المعرفة – الاسكندرية / ١٩٨٨م.
- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ / ١٩٨٠م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي – دار الرائد العربي – بيروت – ط٢ / ١٩٨٦م .
- في النحو العربي، نقد وتوجيه – د. مهدي المخزومي – دار الرائد العربي – بيروت– ط٢ – ١٩٨٦م .
- اللغة بين المعيارية والوصفية – د. تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – ط٤ – ٢٠٠١م.
- مبادئ اللسانيات – د. أحمد محمد قدور – دار الفكر – دمشق – ط٣ – ٢٠٠٨م.
- المخزومي ونظرية النحو العربي – د. زهير غازي زاهد – دار الضياء – النجف – ط١ – ٢٠٠٦م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو – د. مهدي المخزومي – البابي الحلبي – مصر – ط٢ – ١٩٥٨م .
- مهدي المخزومي وجهوده النحوية – د. رياض يونس السواد – دار الراية للنشر والتوزيع – الأردن – ط١ – ٢٠٠٩م .
- نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي – د. أحمد عبد الستار الجواري – مطبعة المجمع العلمي العراقي – ط٢ – ١٩٨٤م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء – المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري – تح: إبراهيم السامرائي – مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن – الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- النواسخ الفعلية والحرفية، أحمد سليمان ياقوت – دار المعارف – مصر / ١٩٨٤م.

**الأبحاث والرسائل:**


- الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد: رسالة ماجستير، للباحث: عمر لحرش- جامعة قاصدي مصباح (ورقلة) – كلية الآداب واللغات – قسم اللغة والأدب العربي – الجزائر.
- قراءة في تراث مهدي المخزومي، زهير غازي زاهد، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة – ١٩٩٤م، العدد (٣٨).